

Distr.: General
13 April 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أنشأها مجلس الأمن بقراره ١٢٧٩ (١٩٩٩) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

وتعلمون أن جمهورية الكونغو الديمقراطية شهدت يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إجراء استفتاء بشأن مشروع دستور البلاد لم تسجل خلاله سوى مشاكل أمنية لا تُذكر. لكن الأمم المتحدة تظل متخوفة من أن تقع قبل الانتخابات المقبلة أو أثناءها أو بعدها أعمال عنف لن تقوى على احتوائها لا القوات التابعة للبعثة ولا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وجه جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، رسالة (انظر المرفق الأول) إلى جاك سترو، وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، طالبا إلى الاتحاد الأوروبي بحث إمكانية إتاحة قوة احتياطية يمكن نشرها عند الضرورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم البعثة خلال العملية الانتخابية.

واستجابة لذلك الطلب، تلقيت من أورسولا بلاسنيك، الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية لجمهورية النمسا، رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر المرفق الثاني) وجهتها إليَّ، باسم مجلس الاتحاد الأوروبي، لتعرب لي عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم للبعثة خلال فترة الانتخابات، رهنا بصدور تفويض من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وأحطت علما أيضا بالرسالة المؤرخة ٣٠ آذار/مارس التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2006/203) والتي أعرب فيها عن تأييد

حكومة بلاده لنشر قوة احتياطية تابعة للاتحاد الأوروبي في البلاد لمساعدة البعثة أثناء فترة الانتخابات.

وأعتقد أن نشر قوة من هذا القبيل سيكون إسهاما هاما في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء انتخابات ناجحة في ظروف آمنة بالبلد. ولذلك، فإني أرحب بصدور تفويض من مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

في سياق التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال صون السلام والأمن الدوليين، أكتب إليكم لأقترح عليكم سبلا يمكن من خلالها للاتحاد الأوروبي أن يعزز إسهامه في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعلمون أنه من المقرر، بموجب الاتفاق الشامل والجامع المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إجراء انتخابات وطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويعتبر إجراء استفتاء بشأن مشروع الدستور، يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر، خطوة هامة في هذا الاتجاه. ورغم أن نتائج الاستفتاء لم تعلن بعد رسميا، فإن المؤشرات الأولى تشير إلى التصويت بـ ''نعم'' على مشروع الدستور. ولم يشهد الاستفتاء سوى مشاكل أمنية لا تُذكر، ضئيلة بيد أن الأمم المتحدة متخوفة من أن تقع قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها مباشرة أعمال عنف لن تقوى على احتوائها لا القوات التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقام الاتحاد الأوروبي، بالشراكة مع الأمم المتحدة، بدور هام في مساعدة الشعب الكونغولي على بلوغ هذا المنعطف التاريخي الذي هو فيه الآن. فنشر عملية أرتميس كان عاملا حاسما في توفير قدر من الأمن يلزم للبدء في العملية السياسية، وكان لا بد من التزام الاتحاد الأوروبي سياسيا وإنمائيا وإنسانيا في وقت لاحق لتحقيق مزيد من التقدم. ويندرج في هذا الإطار توفير بعثة لتدريب الشرطة، هي بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في كينشاسا، وإيفاد بعثة للمساعدة في إصلاح قطاع الأمن بجمهورية الكونغو الديمقراطية في الآونة الأخيرة. ويتعاون الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ألدو أجيلو، يوميا تعاونا وثيقا مع الموظفين التابعين لي في الميدان. وفي الوقت ذاته، يتصدر الاتحاد الأوروبي الجهات المانحة الداعمة للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعمل، بنشاط، مع الأمم المتحدة، على مساعدة الهيئات الانتخابية بالجمهورية في أعمالها التحضيرية.

والتحدي الذي يواجهنا الآن هو مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الحفاظ على التقدم الكبير المحرز حتى الآن. وسأكون ممتنا لو نظر الاتحاد الأوربي في إمكانية إتاحة قوة ردع يمكن نشرها عند الضرورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العملية الانتخابية.

وكما ذكر الأمين العام المساعد، هادي العنابي، خلال اجتماع اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن هذا الإسهام يمكن أن يتخذ شكل قوة احتياطية مخصصة بشكل مناسب لتعزيز قدرات البعثة في مجال التدخل السريع خلال العملية الانتخابية وبعدها مباشرة. وإدارة عمليات حفظ السلام على استعداد لإجراء مشاورات مع الأمانة العامة لمجلس الاتحاد الأوروبي، في بروكسل أو نيويورك، بشأن طرائق نشر هذه القوة، وموقعها، والمهام التي قد يطلب منها القيام بها. وبعد الاتفاق على تلك الطرائق، سيساعد الحديث علنا عن هذا الالتزام في ضمان أثره الرادع، وسيبرهن على تصميمنا الجماعي على منع المفسدين المحتملين من تقويض عملية السلام.

ونظرا لضيق الوقت نسبيا للقيام بالتخطيط والتشاور اللازمين لتنظيم هذه القوة، فإني سأكون ممتنا للغاية لو نظر الاتحاد الأوربي في هذا الاقتراح على وجه السرعة.

(توقيع) جان – ماري **غيهينو**
وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من وزيرة خارجية النمسا

[الأصل: بالفرنسية]

يسرني إبلاغكم أن مجلس الاتحاد الأوروبي قد قرر الرد بالإيجاب على طلب الأمم المتحدة المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر المتعلق بتقديم المساعدة إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتخذ هذا الدعم شكل عملية عسكرية تنفذ تحت الإشراف السياسي والتوجيه الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، كما تدعمها تدابير تنفذ بوجه خاص عن طريق بعثة شرطتنا في كينشاسا. وفي هذه المرحلة، من المقرر أن يتم اتخاذ القرارات التي تسمح بنشر هذه القوة في وقت لاحق استنادا إلى قرار يتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١ - إن اتخاذ مجلس الأمن لقرار في إطار الفصل السابع من الميثاق إجراء أساسي للسماح بمشاركة الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن ينص هذا القرار على إعطاء القوة الأوروبية ولاية قوية وأن يشمل عناصر القوة الأوروبية التي ستُنشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العملية نفسها، وكذلك خلال مرحلة إنهاء القوة. وأود أن ألفت انتباهكم إلى الطابع الملح لهذا القرار الذي لا يستطيع من دونه مجلس الاتحاد الأوروبي أن يتخذ جميع القرارات الضرورية لمواصلة التحضير لهذه العملية.

وينبغي أيضا أن يعطي هذا القرار أساسا قانونيا لوجود القوة الأوروبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن في هذا الصدد أن ينص قرار مجلس الأمن على تطبيق مركز قوات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على القوة الأوروبية مما يضمن للقوات الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مركزا مماثلا. وستكون مسألة استقلالية الاتحاد الأوروبي في اتخاذ قرار بشأن استخدام القوة إحدى النقاط الرئيسية في القرار.

٢ - والهدف من العملية العسكرية هو إتاحة إمكانية تقديم دعم لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا واجهت صعوبات كبيرة لا يمكن أن تتغلب عليها بوسائلها الخاصة. وسوف لا يؤدي ذلك بأية حال من الأحوال إلى أن تقوم القوة الأوروبية مقام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو مقام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بمهامها، لا سيما إذا تعلق الأمر بكفالة الأمن العام للعملية الديمقراطية. وسوف تقدم القوة الأوروبية الدعم لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية في المجالات التالية: قدرة إجلاء محدودة، والمساهمة في تأمين مطار كينشاسا، وتقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا دعت الحاجة إلى تثبيت الاستقرار. وأود كذلك التأكيد أن هذه القوة الأوروبية سوف لا يكون هدفها تنفيذ عمليات إجلاء كبيرة للرعايا الأجانب.

وسيتم تركيز انتشار العناصر المتقدمة مسبقا في العاصمة نظرا لأن كينشاسا لن تكون المركز السياسي والاستراتيجي لكامل العملية الانتخابية. وسيتم تحديد التفاصيل في إطار عملية التخطيط التي ستتم في المستقبل. ومن خلال الاتصالات الفنية مع الخبراء في إدارة عمليات حفظ السلام، تبين لنا أن نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أماكن معينة من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يمكنها من مواجهة الصعوبات المحتملة دون حاجة إلى دعم الاتحاد الأوروبي.

وسيتم كذلك توضيح الطرائق المحددة لنشر القوة الأوروبية في إطار عملية تخطيط التنفيذ. ونظرا للسرعة التي يتسم بها تنفيذ البعثة، فمن الضروري الإشارة إلى نشر عناصر في كينشاسا، في حين تنتظر بقية القوة خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذا كان ينبغي أن تتدخل القوات المتبقية خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن ذلك لن يتم بناء على قرار الاتحاد الأوروبي بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أو، عند الاقتضاء، بمبادرة شخصية منه بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي مستعد لأن يقدم، قدر الاستطاعة، إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعلومات التي تكون قد جمعتها القوة الأوروبية وفقا للأنماط التي سيتم تحديدها.

وستنفذ هذه المهمة على امتداد فترة أربعة أشهر (من منتصف حزيران/يونيه إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر، بافتراض أن الانتخابات ستعقد في ١٨ حزيران/يونيه). وسيُبقي الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة على اطلاع على سير العملية بصورة منتظمة.

٣ - وتم التشاور مع السلطات الكونغولية بشأن الجوانب الرئيسية للعملية المتوخاة. وأعربت هذه السلطات عن تأييدها وموافقتها على إنشاء هذه القوة الأوروبية.

ويعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة العمل بشفافية وتعاون مع السلطات الكونغولية في عملية التخطيط المقبلة وكذلك خلال مرحلة التنفيذ. وسيبقي كذلك حكومات الدول المجاورة وكذلك الاتحاد الأفريقي على اطلاع على سير العملية.

٤ - وستتواصل الأعمال التحضيرية خلال الأسابيع المقبلة. وستتم بتعاون وثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويستصوب في هذا الصدد إقامة ترتيبات اتصال بين الأمانات وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إنجاز عمل فعال. وستتيح هذه الأعمال التحضيرية إمكانية تحديد الطرائق المفصلة التي سيتبعها الاتحاد الأوروبي في تنفيذ هذه المهمة، وكذلك الدعم الذي يمكن أن تتلقاه العناصر المنشورة في كينشاسا من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واقترح عليكم أن يتم تبادل رسائل بشأن هذه الطرائق، بعد أن يتم تحديدها، بين الأمناء العامين وذلك لإضفاء الطابع الرسمي على النوعية الدقيقة للدعم الذي يمكن أن تحصل عليه بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من القوة الأوروبية.

٥ - ويعتزم الاتحاد الأوروبي أيضا اتخاذ عدد معين من التدابير الداعمة لهذه العملية العسكرية. ويعتزم بوجه خاص تعزيز بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي مؤقتا في كينشاسا لتكتسب خبرة في مجال تنسيق أنشطة حفظ الأمن. ويمكن أن تبدأ عملية التعزيز هذه بالفعل في منتصف شهر أيار/مايو وتنتهي كذلك في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر. ومن المقرر دعوة بلدان ثالثة، لا سيما بلدان أفريقية للمساهمة في هذا التعزيز.

وسأكون ممتنة لو أبلغتموني في أقرب وقت ممكن، بعد إجراء المشاورات التي ترونها ضرورية، إذا كانت هذه التوجيهات العامة تحظى بموافقتكم.

(توقيع) أورسولا **بلاسنيك**